مجلة غريان للتقنية

مجلة علمية محكمة تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان

العدد الحادي عشر، ديسمبر 2025

الترقيم الدولي: ISSN (Print) 2518-5993

ISSN (Online) 2521-9308

رقم الإيداع القانوني للمجلة بدار الكتب الوطنية

(116 / 2016 دار الكتب الوطنية)

الموقع الالكتروني للمجلة : gjt.sciteche-gh.edu.ly

مجلة غريان للتقنية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

العدد الحادي عشر ديسمبر 2025 م.

الترقيم الدولي: ISSN (Print) 2518-5993

ISSN (Online) 2521-9308

رقم الإيداع القانوني للمجلة بدار الكتب الوطنية

(116 / 2016 دار الكتب الوطنية)

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

تنويه

1- إن الآراء والأفكار والمعلومات العلمية وغيرها مما ينشر في المجلة بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم ولا تتحمل المجلة المسؤولية عن ذلك.

2- توجه البحوث والمقالات العلمية والمراسلات الأخرى إلى هيئة تحرير مجلة غريان للتقنية على العنوان التالي :

البريد الإلكتروني : **info@gjt.scitech-gh.edu.ly**

هاتف : **0913506053.**

3- يتم الاتفاق على الإعلانات بالمجلة مع هيئة التحرير.

4- حقوق الطبع والنشر محفوظة ويسمح باستعمال ما ينشر في هذه المجلة بشرط الإشارة إلى مصدره.

مجلة غريان للتقنية

مجلة علمية محكمة تصدر سنوياً عن المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان

هيئة التحرير :	
د. ميلود محمد يونس	المشرف العام
د. احمد رمضان خبيز	رئيس التحرير
أ. د. عبد العاطي الهادي العالم	عضواً
أ. محمد رجب بيوض	عضواً
أ. محمد محمود الغرياني	عضواً
أ. عبدالباسط محمد على	عضواً

فهرس المحتويات

الأوراق البحثية باللغة العربية	الصفحة
تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة تطبيقية على شركة تكافل للتأمين) ندى احمد العباني	39-10
أثر مكونات الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2020) المشاط الصادق عبود، تهاني لاكشين	70-40
قراءة في المقاربات النظرية المفسرة للانتقال من إدارة الموارد البشرية التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية (دراسة تحليلية للمقاربة المبنية على الموارد والمقاربة التكنولوجية). عمر المبروك الطقي، طرفة محمد	86-71

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

English Research Papers	Pages
Influence of Reactive Chemical Ions on the Solar-Induced Oxidative Degradation of Chlorophenols in Water Abdulbasit M. Abeish.	10-18
The Status of E-learning in Higher Education in Libyan Universities: A Case Study Amina R Shtewi	19-29
Modeling The performance Of Solar Stills Of The City Of Tripoli Nouralddeen A. Aboud	30-41
Impact of Rock Properties on Density Estimation Using Core Data Khaled Taleb	42-56
Exploring the key determinants contributing to the success of start-ups in the early stages of their establishment in the Libyan environment Adell Youniss Ali Ankoa	57-85

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

مقدمة العدد الحادي عشر

الحمد الذي وفقنا و أعاننا لإصدار **العدد الحادي عشر** من **مجلة غريان للتقنية** ، فالحمد لله و الشكر له على ذلك ، و كما كان وعدنا لكم منذ البداية و مع صدور العدد الأول عام 2016 م، فقد واصلنا الالتزام بالحفاظ على مصداقية المجلة من خلال حرصنا على الأمانة العلمية و الاعتماد على محكمين من ذوي الخبرة الكافية في مجال تخصصهم ، ليكون ما ينشر بالمجلة متسماً بالرصانة و المنهجية العلمية ، دون مجاملة أو محاباة أو تساهل في نشر بحوث لا تتسم بقيمة علمية و بحثية ، فنحن ننشر في العدد الواحد من أعداد المجلة عددًا قليلاً من البحوث، بالرغم من استلامنا عددًا أكبر ، لكنها ترفض من المحكمين لعدم توافقها مع المعايير العلمية، و نتطلع إلى أن تكون البحوث المنشورة تسهم في تقديم المقترحات ووضع الحلول الناجعة للتغلب على المشاكل التي تواجه الجهات التي تتبعها شركات و مصانع و مستشفيات و قطاعات أخرى.

تسعى الدول إلى التقدم و بلوغ مكانة مرموقة بتحقيق النمو و مستوى اقتصادي و حياة كريمة لشعوبها ، و لعل البحث العلمي من الوسائل المهمة في بلوغ ذلك الهدف النبيل، إذ أنه من خلال توظيف البحوث في تطبيقات إبداعية لخدمة البشرية عمومًا، يمكن المساهمة في ذلك، و تخصص الدول المتقدمة مبالغ مهمة من مواردها المالية للوصول لهذا الهدف.

إننا ندرك حقيقة أن العمل في المجلات العلمية المحكمة يتصف بالصعوبة، خاصة في الظروف التي تشهدها بلادنا خصوصاً و العالم عموماً، لكننا قبلنا التحدي و كلنا ثقة في أن الله معيننا، حتى نقدم لكم عملاً جيداً، يفيد الباحثين و المتخصصين و المهتمين، و لتكون المجلة أحد المنابر العلمية للباحثين في عالم يشهد سباقاً محموماً في ركب الحضارة و مسيرة العلوم و البحوث و التقنية، و نسعى جاهدين في هذا الخضم أن نشق الطريق لننال مكانة مستحقة، مستفيدين من تجارب من سبقونا بمراحل في هذا الدرب الطويل، و على أن تكون الأعداد القادمة بإذن الله، بمستوى أفضل، و أن تتحصل مجلتنا على معامل تأثير يظهر قيمة البحوث المنشورة فيها، و ما يزيدنا عزماً و ثقة هو أن مجلة غريان للتقنية ، تصدر عن مؤسسة علمية عريقة، تجاوز عمرها ثلاثين عامًا ، لها

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

بصمتها بكوادر من الخريجين الذين التحقوا بالعمل في مؤسسات عديدة في بلادنا، و أعطوا انطباعاً حسناً عن المؤسسة التعليمية التي أعدتهم طيلة وجودهم فيها.

يحفل **العدد الحادي** من مجلة غريان للتقنية ببحوث عديدة وورقات علمية تتصف بالإبداع و التنوع و بمشاركة من باحثين من مؤسسات تعليمية متعددة، كما تجدد هيئة تحرير المجلة الترحيب بالباحثين و كل الراغبين في المشاركة بورقات علمية و بحوث مبتكرة في مجلتكم مجلة غريان للتقنية، التي تسعى لتكون لها مكانة و تميزًا بين المجلات العلمية المحكمة، و نحن نفتح أمامكم المجال لتقديم مقترحاتكم و ملاحظاتكم و نقدكم البنّاء، إدراكًا منا بأن ذلك هو أفضل سبيل لتطوير المجلة ويزيد من القيمة العلمية لها ويدعم استمرارها.

هيئة تحرير المجلة

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

بحوث ودراسات باللغة العربية

Copyright © GJT حقوق الطبع محفوظة لمجلة غريان للتقنية

Gharyan Journal of Technology (2025), 1(11), 40-70 مجلة غريان للتقنية
Issued by: Higher Institute of Sciences and Technology Gharyan تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان
www.gjt.scitech-gh.edu.ly doi: 10.5281/zenodo.17944600

أثر مكونات الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

د. المشاط الصادق عبود* أستاذ مشارك

mashat070@gmail.com

تهاني لاكشين * طالبة بمرحلة الماجستير

جامعة غريان / كلية المحاسبة**

تاريخ الاستلام : 18/10/2025 تاريخ القبول : 24/11/2025 تاريخ النشر : 10/12/2025

Abstract:

A comprehensive of literature review revealed that all studies studded only the effect of gross exports and imports on economic. But this study examined the effect of exports components (oil and non-oil) and imports (capital, intermediate, and consumer goods), as well as inflation, on economic growth during the period 1990-2020. To achieve this objective, a modern econometric methodology was employed, namely stability and cointegration tests using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to test the long-term relationship, along with the Error Correction Model (ECM) to estimate the short-term relationship.

The results indicated that the study variables are Integrated in first-order, and the cointegration test results showed a long-term equilibrium relationship between them. The error correction model also showed that oil exports, capital and intermediate imports had a significant positive effect on economic growth in both the long -short term, for the non-oil exports it had no significant effects on economic growth in either the long -short term. While imports of consumer goods had not affect economic growth in long-term, but it has a significant negative effect in the short term. For the Inflation, it had a significant positive effect in both the long-short term. Therefore, the study recommends that the government promote oil exports, diversify

the economy, ensure the availability of intermediate and capital goods, and adopt monetary and fiscal policies to stabilize the general price level.

Keywords: Export components, Import components, Economic growth, ARDL model, Libya.

الملخص:

كشفت المراجعة الشاملة للأدبيات أن جميع الدراسات درست فقط تأثير إجمالي الصادرات والواردات على الاقتصاد. لكن هذه الدراسة بحثت تأثير مكونات الصادرات (النفطية وغير النفطية) والواردات (السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية)، وكذلك التضخم، على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2020. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهجية قياسية اقتصادية حديثة، وهي اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفارق الزمني الموزع (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة الأجل، إلى جانب نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة قصيرة الأجل.

أشارت النتائج إلى أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازن طويلة الأجل بينهما. كما أظهر نموذج تصحيح الخطأ أن صادرات النفط والواردات الرأسمالية والوسيطة كان لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في كل من المدى الطويل والقصير، أما بالنسبة للصادرات غير النفطية فلم يكن لها آثار معنوي على النمو الاقتصادي في كل من المدى الطويل والقصير. في حين أن واردات السلع الاستهلاكية لم تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إلا أن لها تأثيرًا سلبيًا ومعنوي في المدى القصير. أما بالنسبة للتضخم، فقد كان له تأثير إيجابي ومعنوي في كل من المدى الطويل والقصير. لذلك، توصي الدراسة بأن تعمل الحكومة على تعزيز صادرات النفط وتنويع الاقتصاد وضمان توافر السلع الوسيطة والرأسمالية وتبني سياسات نقدية ومالية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الكلمات المفتاحية: مكونات الصادرات، مكونات الواردات، النمو الاقتصادي، نموذج (ARDL) , ليبيا.

1. مقدمة عامة:

يعتبر الاقتصاد الليبي من بين الاقتصاديات النامية التي تعتمد على التجارة الخارجية باعتبارها أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، عن طريق المبادلات الاقتصادية والمتمثلة في الصادرات والواردات. فمن جانب الصادرات، تنقسم إلى مكونين: (الصادرات النفطية وغير النفطية) حيث يشكل النوع الأول حوالي ما نسبته (97%) من إجمالي الصادرات (مصرف ليبيا المركزي ،1986)، لقد أكد الاقتصاديون في نظرياتهم، بدءاً من النظرية الكلاسيكية إلى النظرية الحديثة، وكذلك الدراسات التجريبية في الأدب الاقتصادي، أن التجارة الخارجية تساهم في النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة نظراً لما تلعبه من توفير لمتطلبات الاقتصاد المحلي، مثل العملة الصعبة من خلال الصادرات، وبالتالي تمويل الواردات من السلع

الغذائية والوسيطة والرأسمالية الضرورية للمشروعات التنموية. ومع ذلك، فإن البيئة الاقتصادية الكلية، وبشكل خاص استقرار الأسعار، تلعب دوراً محورياً في تحديد مدى فعالية هذه المساهمة. فالتضخم، كظاهرة نقدية وهيكلية، يمكن أن يؤثر سلباً على القوة الشرائية، وتكاليف الإنتاج، والقدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي على مجمل عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

لقد ركزت الدراسات النظرية والتجريبية على علاقة بين أجمالي الصادرات والنمو الاقتصادي وبين أجمالي الواردات والنمو الاقتصادي كلا على حدي كذلك بين أجمالي الصادرات وأجمالي الواردات والنمو الاقتصادي ايضا، تؤكد معظم تلك الدراسات السابقة التجريبية في الادب الاقتصادي في سياق هذا المجال، إلى أن الصادرات وكذلك والواردات تعمل كقائد للنمو الاقتصادي مثل دراسة (Syron & Walsh, 1968) ,(Anwer, 2000), Sampath , 2000), (Van & Bochove. 2012) , (Ahmad, Afzal, & Khan, 2015), etc...) . وأن كلاهما محرك للنمو الاقتصادي باستثناء عدد قليل من الدراسات التجريبية التي ترى انها مثبطة للنمو الاقتصادي. ومع الأخذ في الاعتبار خصائص ونوع مكونات كل من الصادرات والواردات في هذا الدراسة، فإن الأمر يتطلب تحليل كيف أثرت مكونات الصادرات (النفطية وغير النفطية) والواردات (الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية)، بالإضافة إلى متغير اقتصادي كلي هام كالتضخم، على النمو الاقتصادي في ليبيا.

2. مشكلة الدراسة:

بالرغم من ان الدراسات السابقة في الادب الاقتصادي تعرضت لدراسة لعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وتحديدا تأثير أجمالي الصادرات وكذألك أجمالي الواردات على النمو، مثل دراسة (Maina , 2015) , (Konya, & Singh, 2006) , (Hamdan, 2016) , (Tremblay,1990). (Rahayu , 2024) ....etc إلا أنن هناك عدد قليل جدًا من الدراسات التي تقيس تأثير مكونات كل من الصادرات (النفطية والغير نفطية) و مكونات الواردات (الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية) على النمو الاقتصادي.، ونظرا لان هناك العديد من العوامل الأخرى تؤثر على النمو الاقتصادي وفقًا للنظريات الاقتصادية ومن بينها التضخم الاقتصاد والذى يعانى منة الاقتصاد الليبي مثل ونظرا لما يعنيه الاقتصاد الليبي من ارتفاع معدلات التضخم لذا سوف نأخذ في الاعتبار تأثير هذا المتغير المهم كمتغير تفسيريًا إضافيًا الى جانب مكونات الصادرات والواردات , بناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

• ما هو أثر مكونات الصادرات ومكونات الواردات والتضخم الاقتصادي على والنمو الاقتصادي في ليبيا؟

في هذا السياق، تُسهم هذه الدراسة في الأدبيات التجريبية.

• ركز عدد من الباحثين في دراسة هذه القضية المتمثلة في تأثير التصدير والاستيراد على الاقتصاد، لكنهم لم يأخذوا في الاعتبار تأثير مكونات المتغيرين التصدير والاستيراد على النمو الاقتصادي معًا.

• ركزت الدراسات السابقة فقط على تأثير متغيرين، التصدير والاستيراد، على النمو الاقتصادي دون مراعاة متغيرات أخرى، مثل التضخم الاقتصادي والاستثمار والاستهلاك والإنفاق الحكومي، وما إلى ذلك والتي لها تأثير كبير جدا على النمو والتنمية الاقتصادية.

• نادرًا ما لاحظت الدراسات التجريبية السابقة التأثير المتأخرة لمتغيرات التصدير والاستيراد والنمو الاقتصادي، واكتفت بالانتباه إلى تأثيرها الحالي لهما على الاقتصاد فقظ على المدى القصير والطويل.

• استخدم العديد من الدراسات التجريبية السابقة الاساليب وأدوات تطبيقية مختلفة لإثبات وجهة نظرهم وفقا لا تساؤلات وفرضيات دراساتهم التجريبية في هذا المجال باستخدام بيانات غير حديثة نسبيا، في هذه الدراسة سوف يتم استخدام بيانات حديثة نسبيا، مع أساليب وأدوات تطبيقية كمية حديثة ومتطورة.

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال المطروح في المشكلة، فان هذه الدراسة يمكن ان تقوم على مجموعه من الفرضيات أهمها:

• **الفرضية الأولى:** هناك علاقة تواز نبه طويل الاجل بين مكونات الصادرات والواردات والتضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

• **الفرضية الثانية:** هناك تأثير إيجابي وسلبي ذو دلالة إحصائية لمكونات الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي.

• **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعه من الأهداف من أهمها ما يلى:

أ. تحديد العلاقة طويلة المدى بين مكونات الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ليبيا

ب. دراسة تأثير مكونات الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا على المدى الطويل والقصير.

ج. دراسة تأثير التضخم الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ليبيا

5. أهمية الدراسة:

ان تحديد هذه العلاقة في إطار نظري وتطبيقي يساعد على صياغة سياسات تعديل التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية الكلية للحصول على فهم مفصل لتأثير مكونات الصادرات ومكونات الواردات ومستويات التضخم وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، وهذا يساعد في إثراء المزيد من البحث في هذا المجال في إطار التنمية المستدامة.

وفي النهاية سيتم تقسيم هذا الدراسة إلى خمس اقسام دراسية، يتعلق القسم الأولى والذي تم استعرض فيه بمقدمة عامة مشكلة الدرصة والفجوة البحثية وفرضيات الدراسة اهدافها واهميتها. اما القسم والثاني والذي يتم فيه التطرق للجانب النظري الخاص بمكونات الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينها. وفى القسم الثالث سوف يتم فيه سرد المرجعات الأدبية للدراسات التجريبية السابقة والتي لها علاقة بهذه الدراسة. اما القسم الرابع فيتناول الإطار النظري للمنهجية الخاصة بالدراسة اما القسم الخامس يتم فيه مناقشة النتائج الخاصة بالدراسة، تم الخاتمة والتوصيات.

6. الإطار النظري لمكونات الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما:

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة نظرًا لدوره الفعال في مختلف المجالات، وقد ظهر هذا الدور بشكل كبير نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم منذ القرن الماضي، والمتمثلة في العولمة وتداخل الاقتصاديات فيما بينها، والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية وما يمكن أن يقدمه ها القطاع الحيوي والمهم من أجل تطور الاقتصاديات المختلفة.

1.6: الصادرات ومكوناتها:

1.1.6 الصادرات في الفكر الاقتصادي:

يمكن القول ان التجارة الخارجية تتضمن عمليتي التصدير والاستيراد .احتلت عملية التصدير Process of export) حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية ، أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية علي تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب علي التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع اطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث كان ينظر للصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري التركيز على سياسة تشجيع الصادرات , فلقد استمد التجاريون افكارهم من فرضية مقادها ان الثروة هي التجارة الخارجية

ومصدر هذه الثروة هي المعادن النفيسة، ودعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى في خدمة التجارة الخارجية، ولم يعطوا اهتمامًا لتدخل الدولة في التجارة وطالبو بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات (خاصة الكمالية) حتى تستطيع أن نخلق فائض في ميزان المدفوعات لصالحها وتجلب الذهب والفضة , وتكوين فائض مستمر في الصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القوة الشرائية التي تتحصل عليها الدولة على احتياجاتها من الخارج، وتمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم في تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل (هاشم ،2020). ام الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث فلقد تمثلت في اهتمامات المدرسة الكينزية. وبرز هذا الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمته المباشرة،

2.1.6 مكونات الصادرات

وفي المجمل تنقسم الصادرات بشكل عام إلى نوعين رئيسيين الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية.

أ. الصادرات النفطية:

وهي تتمثل في النفط الخام مورد طبيعي خام يُستخرج من الأرض ويُكرّر إلى منتجات مثل البنزين ووقود الطائرات ومنتجات بترولية أخرى. تشير صادرات النفط إلى تصدير المنتجات النفطية، ومن بينها البنزين والكيروسين والديزل والأسفلت. وبالتالي يمكن اجمال هذه الصادرات في جميع المنتجات المتعلقة بالقطاع النفطي مثل النفط الخام، الغاز الطبيعي، المنتجات البترولية المكررة، والمواد الكيميائية المرتبطة بالنفط. وتمثل هذه الصادرات غالبًا الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة للنفط، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مواردها الطبيعية، مثل ليبيا وتعتمد اقتصادات هذه الدول بشكل كبير على تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يجعلها عرضة للمخاطر الاقتصادية (World Bank, 2023) . تُعتبر الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للدخل القومي في الدول المنتجة للنفط مثل ليبيا حيث تعتمد هذه الدول على عائدات النفط بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة، واستيراد السلع والخدمات، وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب . الصادرات غير النفطية

تشير الصادرات غير النفطية إلى جميع السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتصدرها إلى الخارج، والتي لا تتعلق مباشرة بقطاع النفط والغاز. وهي تشمل مجموعة واسعة من المنتجات والأنشطة الاقتصادية التي تلعب دورًا حيويًا في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية(برامي، منية ، 2024). من اهم الصادرات الغير النفطية ومن أهمها المنتجات الزراعية الصناعات التحويلية (بنبا ،1917). وتكمن أهمية في انها تعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتوفير فرص عمل جديدة في مجالات متعددة، مما يساهم

في تحسين مستوى المعيشة وتقليل البطالة. تحسين ميزان المدفوعات والحد من الهشاشة الاقتصادية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

في العالم الحديث، يُستخدم قطاع التصنيع في أي بلد لقياس كفاءته الاقتصادية (الزيود و شريفة و بوالشعور، 2010). إلى أنه لا يُمكن المبالغة في أهمية مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد النيجيري عند النظر في إمكاناتها التوظيفية وتأثيراتها المالية على الاقتصاد. يُجادل مؤيدو التصدير غير النفطي بأن التجارة غير النفطية تتمتع بإمكانات هائلة لدفع الاقتصاد الليبي نحو النمو والتنمية المنشودين. ويُعتقد أن القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي يتمتع بإمكانات هائلة لدفعه نحو النمو والتنمية المنشودين.

2.6: الواردات ومكوناتها

1.2.6 الواردات في الفكر الاقتصادي

منذ آدم سميث، وحتى العصر الحديث اشارت النظريات المختلفة بأن التجارة الدولية، تُحقق مكاسب ثابتة في الدخل في جميع الدول الشريكة تجاريًا. ومع ذلك، فقد اتسمت بالغموض في الإجابة على سؤال ما إذا كانت التجارة الدولية ونظام التجارة الحرة قادرين على تحقيق أي مكاسب في معدل نمو الدخل من خلال الواردات. غير ان الدراسات الجديدة في الادب الاقتصادي قدمت نظريًا ومع أدلة تجريبية جديدًا اظهرت أن التجارة الدولية، من خلال استيراد سلع رأسمالية أجنبية أرخص نسبيًا، تزيد من كفاءة تراكم رأس المال، وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الدخل في الدول الأقل نموًا.. ومن أهم الدروس المستفادة من هذا الفرع من الدراسات أن واردات المدخلات الأجنبية المختلفة تُعدّ مُحددًا مهمًا للعلاقة بين التجارة والنمو.

ويُظهر كلٌّ من (Erkişi & Tekin, 2019) أن التجارة الدولية يُمكن أن تزيد من معدل النمو من خلال توفير نطاق أوسع من المدخلات الاستثمارية و الوسيطة، وهكذا، يبدو أن هذه الدراسات تُوفر أساسًا نظريًا للقناعة الراسخة بين اقتصادي التنمية بأن التجارة الدولية، من خلال توفيرها مدخلات أجنبية أساسية مختلفة وفعالة للقطاع الصناعي، تُعدّ عاملًا مهمًا في النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، تشير (Lee, 1995) إلى أن "انخفاض واردات السلع الرأسمالية من شأنه أن يُخفّض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن انخفاض واردات السلع الوسيطة والمواد الخام من شأنه أن يؤثر سلبًا على الإنتاج والعمالة". ولن المُدخلات الأجنبية من وسائل التقدم التكنولوجي، كذلك كفاءة تراكم رأس المال. واستيراد البلدان ذات الدخل المنخفض للسلع الرأسمالية الأرخص نسبيًا مقارنةً بالسلعة الاستهلاكية في البلدان ذات الدخل المرتفع، ، تُزيد من كفاءة تراكم رأس المال، وبالتالي من تزايد معدلات نمو الدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض.

من جهة يفترض نموذج سولو Solow model الشهير حول النمو الاقتصادي أن المعرفة الفنية أو نقل التكنولوجيا يعزز إنتاجية عوامل الإنتاج، أي رأس المال والعمل. ويُفترض أن يكون هذا التقدم التقني، الذي يُعدّ

المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، خارجيًا في هذا النموذج الكلاسيكي الجديد. في المقابل، يُجادل (Romer, 1994) بأن التقدم التكنولوجي ليس حدثًا غير متوقع. بل يُؤكدان أن الابتكار ينشأ عن الاستثمارات في قطاع البحث والتطوير، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية وتطوير سلع وخدمات جديدة. ومع ذلك، يشير (Hennings , 1987) إلى أن استثمارات البحث والتطوير مكلفة، وأن الدول المتقدمة تحتكر فعليًا إنتاج السلع الرأسمالية اللازمة لدفع عجلة تنمية القطاع الصناعي .

2.2.6 مكونات الواردات

إن عملية الاستيراد (Process of import) لها أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها أو المرور بها دون ذكرها، نظرًا للدور المهم والكبير الذي تحققه للدول إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في عزلة عن العالم حثث تعف الواردات بانها السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية (العطوي و جلول، 2024) . يمكن تقسيم الواردات حسب أقسام السلع إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، فالسلع الاستهلاكية هي السلع التي يتم استهلاكها سواء كانت سلع غذائية أم سلع استهلاكية معمرة، أما السلع الوسيطة فهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع أخرى وتشمل المواد الخام، أما السلع الرأسمالية هي السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية. ونكمن أهمية الواردات في إن للواردات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها أو المرور بها دون ذكرها نظرًا للدور المهم والكبير الذي تحققه للدول، إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في عزلة على العالم، وتتمثل أهمية الواردات في الحصول على بعض السلع والخدمات ومن استراد السلع الصناعية التي لا تتوافر لديها الوسائل لإنتاجها، وتمنح الفرصة في الحصول على تقنيات متقدمة وحديثة وتبادل الخبرة والمعرفة، وتعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل وزيادته خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الاستثمارية.

3.6: النمو الاقتصادي:

أ. مفهوم النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي وأي كانت مرحلة التقدم التي بلغتها، كما أنه يعبر عن مدى تحسن مستوي معيشة الأفراد ورفاهيتهم، ويعكس حقيقة الأداء الاقتصادي لأي دولة، فهو يهتم بتزايد قابلية اقتصاد ما علي توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليًا أو خارجيًا)، وعادة ما يستخدم النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لأن مفهوم كلًا منهما يعبر عن حدوث زيادة في الدخل الوطني وهذا يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، إلا أنه يوجد العديد من

الاختلافات بينهما، وأن التجارة الخارجية محرك أساسي للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الدور الذى تلعبه الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي لأى دولة.

ب. نظريات النمو الاقتصادي:

آدم سميث Adam Smith (Ucak, 2015) هو فيلسوف واقتصادي اسكتلندي مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الصغيرة في كتابه الشهير ثروة الأمم. ويؤكد سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى تراكم الرأسمالي اللازم للتوسع في تقسيم العمل وزيادة نصيب الفرد من الدخل ويتوقف التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في الادخار بدلًا من الاستهلاك لدخولهم. ويؤكد سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى تراكم الرأسمالي اللازم للتوسع في تقسيم العمل وزيادة نصيب الفرد من الدخل ويتوقف التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في الادخار بدلًا من الاستهلاك لدخولهم(Easterly, 2021) , وفي رأي سميث أن العامل الذي يوقف عملية النمو هو وجود ندرة الموارد الطبيعية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب علي قيد الموارد الطبيعية وتتناقص معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال، حتي تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد، ويعتبر سميث أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك.). –ديفيد ريكاردو D.Ricardo هو عالم اقتصادي سياسي بريطاني أهم نظرياته الأجور والأرباح ونظرية قيمة العمل ونظرية الميزة النسبية ونظرية الريع. يعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الي ثلاث مجموعات هم الرأسماليون، والعمال الزراعيون، وملاك الأراضي (Kurz & Salvadori, 2003) . جون مالتوس J.S.Mill توماس روبرت مالتوس هو باحث اقتصادي سياسي انجليزي أهم نظرياته التكاثر السكاني. يعتبر مالتوس الاقتصادي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض، حيث ركزت أفكاره على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على اهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ومالتوس لم يؤمن بقانون (المنافذ) وإنما رأى على العكس من منطوقه أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض ومن أجل ذلك نجد أن مالتوس يدافع عن طبقة ملاك الأراضي، لأن النمط النفاقي لهذه الطبقة يتجه بطبيعته للاستهلاك ومن ثم فإن هذه الطبقة تزيد من الطلب الفعلي(Hollander, 1997).

اما نظريات النمو حسب المدرسة الكنزية. ركز كينز اهتمامه على الاقتصاد الكلي من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدا أنه المحرك الرئيسي للنمو, واعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة في فائض العرض، ويرى أن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط، كما يرى كينز أن تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا ويعتقد بأن البطالة ستبقى مشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني(شوالين ومحمد سنوسي، 2018).

4.6: التضخم :

التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي الي زيادة في الأسعار سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود. ولقد ميز الاقتصاديون بين أربعة أنواع من التضخم فضلا عن التضخم الركودي الذي يجمع بين (التضخم والركود) والذي ظهر منذ سبعينيات القرن العشرين في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم شهدته اقتصاديات أخري وتتمثل الأنواع الأربعة في ا التضخم المرغوب التضخم الزاحف التضخم الكامن التضخم الجامح (Gokal & Hanif, 2004) , (Aidaros, 2023).

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة عرفتها البشرية تتعدد المدارس الفكرية التي تعرضت للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بدءاً من النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية، والنظرية الكينزية، ومروراً بنظرية كمية النقود، ثم نماذج النمو من الداخل. فكانت مستويات الأسعار تتأثر بتغير كمية الذهب المتوفر في معظم اقتصادات العالم في فترة سيادة قاعدة الذهب علي النظام التقليدي، إلا أن التخلي عن هذه القاعدة أجج بالاضطرابات في الأنظمة النقدية خاصة ارتفاع مستويات الأسعار، فالتضخم يوثر على والنمو الاقتصادي فالعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وفقا للنظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية، والنظرية الكينزية، ومروراً بنظرية كمية النقود تتفاوت في طبيعة العلاقة بين الإيجابي والسلبى (Gokal, & Hanif, 2004) ولكن يمكن تلخيص نتاج طبيعة وفقا لجل النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الى ان تلك العلاقة هي علاقة موجبة في بداية الأجل الطويل و لكن في آخر المسار تتحّول تلك العلاقة والى علاقة سالبة.

7. مراجعة الأدبيات:

• درس (Erkişi, & Tekin,2019) العلاقة بين الواردات الاستثمارية والوسيطة الانفتاح الصناعي (الاستثمار الحكومي) وصادرات النفط والغاز، والصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي وكذلك التحقق في ان واردات المواد الخام والسلع الرأسمالية اللازمة لعملية للإنتاج، والتي تُشكّل القيمة المضافة. تزيد وحدات الإنتاج في الاقتصاد، كما ان الاستثمار الرأسمالي والمتمثل في استراد السلع الرأسمالية ومعدات الإنتاج يحسين القدرة على إنتاج السلع اللازمة للاقتصاد، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، اظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالواردات الاستثمارية والصادرات غير النفطية. في حين أن تصدير النفط والغاز يُؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي. وإن متغيرات الدراسة قادرة على تفسير التباين في النمو الاقتصادي بنسبة 98.9%، في حين أن الباقي يُفسر بعوامل أخرى.

أ. هدفت دراسة كل من (Alfakih, & Tabassum ,2020.) هذا إلى قياس أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1970–2018). وقد تم استخدام النهج القياسي من خلال نموذج ARDL. أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يعني وجود علاقة توازنيه

طويلة الأجل. كما كشفت النتائج عن وجود أثر موجب ومعنوي للصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودي

ب. حقق. (Abdulrahman,2021) في دور الصادرات النفطية وغير النفطية في النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة 2005–2019. من منظور تجريبي، طُبقت طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذجين الخطي وغير الخطي للدراسة. أظهرت النتائج أن الصادرات النفطية وغير النفطية كان لها تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة.

ت. هدفت دراسة (Kim , 2021) إلى تقديم أدلة تجريبية تُبرز أهمية السلع الوسيطة المستوردة في النمو الاقتصادي طويل الأجل. ولتحقيق ذلك، وذلك باستخدام بيانات تجارية مُفصّلة. قامت هذه الدراسة على فرضية اساسية وهى أن البلدان التي تستورد مدخلات إنتاجية (أو جودة أعلى) من الاقتصادات المتقدمة تحقق فائدة أكبر من البحث والتطوير الأجنبي ولاستكشاف هذه الفرضية، أُجريت انحدارات نمو قياسية عبر البلدان باستخدام نهج المتغير الآلي (IV). اظهرت نتائج هذه الدراسة أن المؤشر يتنبأ بنمو اقتصادي لاحق في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل تُسهم هذه الورقة البحثية في فهمنا للعلاقة السببية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، إلى أن الدول النامية ذات الموارد التكنولوجية المحدودة يمكنها تعزيز النمو من خلال تحرير التعريفات الجمركية على المدخلات.

ث. بحث كل من(Dekkiche, Laila, & Hadj, 2023) في أداء المملكة العربية السعودية من عام 2000 إلى عام 2022. ولتحقيق ذلك، استُخدم نموذج الانحدار الذاتي ذي الفارق الزمني الموزع (ARDL) إلى جانب اختبار الحدود. تشير نتائج الدراسة إلى أن صادرات النفط تؤثر على النتائج قصيرة وطويلة الأجل خلال فترة الدراسة المحددة. من ناحية أخرى، تُسهم الصادرات غير النفطية في البداية بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد على المدى القصير، لكن هذه المساهمة تتضاءل بسرعة وتصبح سلبية وغير ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، تعتمد المملكة العربية السعودية على تصدير سلعة

ج. تناولت دراسة (Ayo–Joledo, 2025.). تأثير الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في نيجيريا. واستُخدمت بيانات السلاسل الزمنية للدراسة للفترة من عام 1980 إلى عام 2019. وأظهرت نتائج أن البيانات كانت مستقرة عند المستوى والفرق الأول. استخدمت الدراسة أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS)، ونموذج الانحدار الذاتي ذي التأخر الموزع (ARDL) لإنتاج معاملات قصيرة وطويلة الأجل، واختبار السببية جرانجر. أظهرت نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة. كما كشفت النتائج على أن الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية لها تأثيرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي في

نيجيريا. كشفت الدراسة أيضًا عن وجود علاقة سببية بين صادرات النفط وإيرادات السلع غير النفطية على الناتج الإجمالي الحقيقي في نيجيريا خلال الفترة قيد الدراسة.

ح. هدفت دراسة (السريتى, السيد محمد أحمد, الشامي, ميدان & ,آيات إسماعيل. 2024) إلى تحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974–2023) في الأجلين الطويل والقصير، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة غير الخطي ((NARDL لتقدير علاقات الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير علاقات الأجل القصير. أظهرت نتائج الأجل الطويل وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي، وتؤثر الصدمات الموجبة للتضخم على النمو الاقتصادي إيجابياً، وتؤثر الصدمات السالبة للتضخم سلبيًّا على النمو الاقتصادي، وتؤثر الواردات السلعية والخدمية سلبيًّا على النمو الاقتصادي، ويؤثر تراكم رأس المال إيجابيًّا على النمو الاقتصادي. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ أن 19.1 % من خطأ التوازن الناتج عن صدمات العام السابق يتم تصحيحه سنويًا في المتوسط، وهذا يعنى أن التوازن يتم استعادته تقريبًا في خمسة سنوات تقريبا. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجانب العرض الكلي، ودعم الصناعات المصرية والتعرف على الأسباب الكامنة وراء نقص العرض الكلي من أجل اتخاذ الإجراءات المحفزة له.

8. المنهجية ومصدر البيانات:

1.8 الإطار التطبيقي /قياس اثر مكونات الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي في النمو الاقتصادي:

1.1.8 التعريف بمتغيرات الدراسة النموذج المستخدم:

قمنا فيما سبق بالإلمام بالجوانب النظرية وبشكل مختصر حول الاطار النظري للدراسة، في هذا القسم سوف نستعرض الجانب التطبيقي والقياسي للدراسة و متغيرات وبيانات الدراسة والتي تتمثل في (النمو الاقتصادي , الصادرات النفطية, الصادرات الغير النفطية , الواردات الرأسمالية , الواردات الوسيطة , الواردات الاستهلاكية , التضخم الاقتصادي) للفترة (1990–2020). سوف يتم التعريف بمتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادر البيانات المتغيرات التالية:

أولا: المتغير التابع: (GDPS):

المتغير التابع: (GDPS) استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير لقياس والتعبير عن النمو الاقتصادي

الشكل (8–1)التمثيل البياني ل $GDPS_t$

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews—13

ثانيا: المتغيرات المستقلة والعلاقة المتوقعة بينها وبين والمتغير التابع:

أ. **الصادرات النفطية (OILEXP):** يتوقع ان علاقتها بالنمو الاقتصادي في الأجل القصير إيجابيًة على الناتج المحلي الإجمالي بينما في الأجل الطويل قد يكون التأثير سلبيًا.(Alfakih, & Tabassum, 2020) وهى تأخذ الشكل التالي:

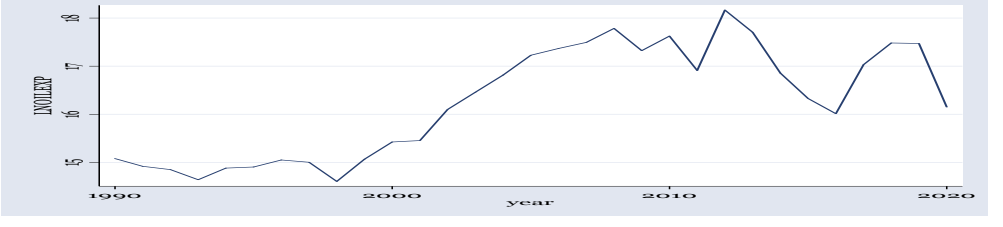

الشكل (8–2)التمثيل البياني ل $OILEXP_t$

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews––13.

ب. الصادرات غير النفطية (EXPNO): نتوقع ان العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الأجل القصير لها تأثير إيجابي محدود اما في الأجل الطويل فتأثيرها إيجابي(Ayo–Joledo, 2025) حيث انها تأخذ الشكل (8–3) بناء على بيانات الدراسة.

الشكل (8–3)التمثيل البياني ل $EXPNO_t$

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews–13.

ت. الواردات الرأسمالية (IMCPT): نتوقع ان علاقتها بالنمو الاقتصادي اما في الأجل الطويل فيتوقع ان تأثيرها الاقتصادي في الأجل القصير سلبي و إيجابي على النمو الاقتصادي (Erkişi, & Tekin, 2019)وهى يمكن ان تأخذ الشكل وذلك حسب البيانات الخاصة بها .

الشكل (8-4)التمثيل البياني ل $IMCPT_t$,

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews-13.

ث. الواردات الوسيطة (IMMED): يتوقع ان تأثيرها في الأجل القصير إيجابي ومحدود على الإنتاج المحلي، وفي الأجل الطويل تأثير يكون إيجابي (Kim, 2021).

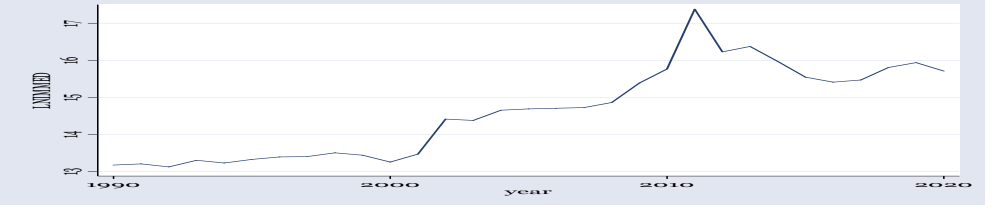

الشكل (8-5) التمثيل البياني ل $IMMED_t$,

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews-13.

ج. الواردات الاستهلاكية (IM CON): بناءً على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، تم توقع أن لها تأثير سلبى على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل (Leeramani, 2009) .

- **الشكل (8-6)التمثيل البياني ل** $IMCON_t$

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews-13.

ح. التضخم الاقتصادي (LNINF): يتوقع ان تأثيره علة النمو الاقتصادي قد يكون سلبي و/وإيجابي في المدى القصير والطويل وذلك حسب الدراسات السابقة في الادب الاقتصادي وفقا للبيانات الدراسة يأخذ التضخم الاقتصاد الشكل التالي.

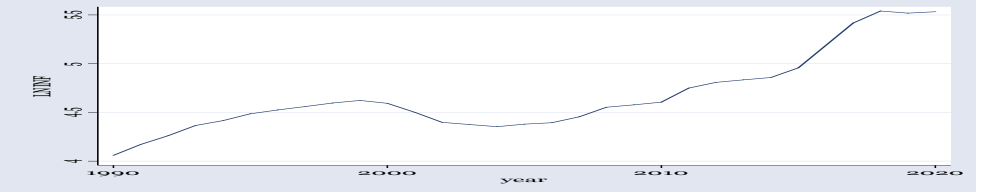

الشكل (8-7)التمثيل البياني ل INFt

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews-13.

2.1.8: مصدر البيانات

وقد تم الاعتماد في الدراسة الحالية على بيانات السلاسل الزمنية لكل من مكونات الصادرات ومكونات الواردات والتضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020م) , خلال هذه الفترة شهد فيها الاقتصاد الليبي حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والذى نجم عن القضية الدولية قضية لوكربي، ومن ثم رفع العقوبات الاقتصادية والدخول في مرحلة الإصلاح الاقتصادي تقريبا خلال الفترة الممتدة من (2002 حتى 2010م) . بالضيافة الى الفترة الاخيرة والممتدة مندو 2011م حتى فترة نهاية الدراسة ولقد اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصاد الليبي بسبب الحروب الاهلية وما نجم عن ذلك من اخفاض الكميات المصرة للنفط بل وتوقف بعض الحقول النفطية عن الانتاج , وانخفاض ما كان يتم استرادة من أصناف الواردات المختلفة من الخارج والذى اثر على النمو والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

وفى النهاية تعتبر هذه الدارسة جزء من رسالة ماجستير فالرغم من ان بيانات المتغيرات المستخدمة فيها حديث نسبيا الا نها لم تأخذ في الحسبان بيانات الأربع سنوات الأخيرة حتى سته 2024 لعدم توفر بيانات عن هذه السنوات في سنة2021 حيث كانت تلك السنة بداية مرحلة الدراسات العليا .

وقد تم الحصول على تلك البيانات من مصادر رسمية وهي:

أ. مكونات الصادرات ومكونات الواردات تم الحصول عليها من الهيئة العامة مكتب التوثيق والمعلومات أحصائيات التجارة اعداد مختلفة وهى مقاسة بالمليون دينار ليبي .

ب. الناتج المحلى الاجمالى كمؤشر يمثل النمو الاقتصادى التنمو الاقتصادى من الهيئة العامة مكتب التوثيق والمعلومات , وقاعده بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية , ومصرف ليبيا المركزى مختلفة وهى مقاسة بالميون دينار ليبي.

3,1.8: صياغة النموذج المستخدم:

وفقا لذلك هناك مجموعة من الخطوات من أهمها صياغة النموذج في الصيغة الرياضية العامة كما يلي:

GDPS=f(OILEXP, EXPNO, IMCP, IMMED, IMCON, INF)..... .....(1)

يمكن تحويل هذا الدالة الرياضية في المعادلة 1 الى شكل معادلة تمثل نموذج قياسي متعدد المتغيرات كما في المعادلة 2 حيث تم تحويل المعادلة السابق الى معادلة لوغاريتمية، أن الشكل اللوغاريتمي يسهل تفسير المعاملات كالنسبة المئوية للتغير في المتغير التابع والناجم عن التغير في المتغيرات المستقلة بنسبة 1% من التغيرات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشكل اللوغاريتمي يحسن خصائص السلاسل الزمنية، حيث يمكن تلافى بعض المشاكل القياسية مما يجعل النموذج أكثر موثوقية وقدرة على تقديم نتائج مقدرة دقيقة، حيث تمثل المعادلة 2 النموذج القياسي لتقدير تأثير مكونات الصادرات والواردات والتضخم الاقتصادي على النمو الاقتصادي كما يلي:

$$LNGDPS=\beta_0 + \beta_1 LNOILEXP + \beta_2 LNEXPNO + \beta_3 LNIMCP + \beta_4 LNIMMED + \beta_5 LNIMCON + \beta 6 LNINF + €t \text{..........} (2)$$

حيث أن :

LN :تشير الى اللوغاريتم الطبيعي

β_0: الحد الثابت

$\beta_1 , \beta_2 , \beta_3 , \beta_4 , \beta_5 \beta_6$: تعبر عن معاملات خط الانحدار

€ :حد الخطأ

t: تشير الى الزمن (1990,1991,1992, 1993,..........2020) = t

اتبع الباحثين في هذه الدراسة المنهج القياسي الحديث والمتطور لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة، معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية، كما تم الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية، وجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية باستخدام الحزمة الاحصائية الجاهزة (Excel ,Eviews-13, Stata-16).

4.1.8 اختبارات الاستقرارية (Unit Root Tests):

عادةً قبل تطبيق أي منهجية على السلاسل الزمنية يتم تطبيق اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) لمتغيرات الدراسة، لتجنب الانحدار الزائف. ومن اهم هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة الذي طوره ديكي وفولر. لاحقًا، (Augmented Dickey-Fuller Test- AD) ، وكذلك اختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron) (Shin, Sarkar & Lee, 1996)..

5.1.8 اختبار التكامل المشترك (Co–integration test):

يُستخدم تحليل التكامل المشترك للكشف عن هذه العلاقات. وتُستخدم هذه التحليلات على نطاق واسع في الاقتصاد القياسي. لأجراء اختبار التكامل المشترك التكامل المتزامن ومعرفة درجات ترابطها المختلفة، بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة. ومن اهم انوع هذه الاختبارات، أسلوب الذى طوره جرانجر (وإنجل وجرانجر Engle–Granger (Engle & Lee, 1999) ,). بالإضافة الى أسلوب التكامل المشترك لجوهنسن وقد استُخدم على نطاق واسع منذ تطويره، وأصبح شائعًا جدًا اليوم. وقد اعتمدها العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد ومهم في مجال الاقتصاد القياسي. كما ان هناك أنواع أخرى كاختبار الانحدار المتكامل لدبرن واتسون Cointegrating Regression Durbin Watson –(CRDW) واخيرا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive (ARDL) Distributed Lag––(Bounds TestF–T) لاختبار التكامل المشترك (Bilgili, 1998).

6.1.8 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL :

يستخدم نموذج ARDL، بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات التفسيرية *I (0)* أو *I (1)* او خليط، في هذا النهج يتم تقُدِّير معاملات النموذج طويلة المدى وقصيرة المدى. حيث يمكن كتابة صيغة ذلك النموذج والذي يمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي (المتغير التابع) ومتجه المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج 3 كما يليك:

$$\begin{aligned}\Delta LNGDPS_t = {} & \beta_0 + \sum_{j=0}^{P7} \phi_j LNGDPS_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^{P7} \varpi_j \Delta LNOILEXP_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \Psi_j \Delta LNEXPO_{t-j} \\ & + \sum \theta_j \Delta LNIMCPT_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^{P7} \mu_j \Delta LNIMMED_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \epsilon_j \Delta LNIMCON_{t-j} \\ & + \sum_{j=0}^{P7} \vartheta_j \Delta LNINF_{t-j} + \Psi_1 LNGDPS_{t-1} + \Psi_2 LNOILEXP_{t-1} \\ & + \Psi_3 LNEXPO_{t-1} + \Psi_4 LNIMCPT_{t-1} + \Psi_5 LNIMMED_{t-1} + \Psi_6 LNIMCON_{t-1} \\ & + \Psi_7 LNINF_{t-1} \\ & + \varepsilon_{t\ldots} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)\end{aligned}$$

حيث تعبر المقدرات $(\phi_j, \varpi_j, \psi_j, \theta_j, \mu_j, \epsilon_j, \vartheta_j)$ عن المعلمات قصيرة الاجل، والمقدرات $(\Psi_1, \Psi_2, \Psi_3, \Psi_4, \Psi_5, \Psi_6, \Psi_7)$ عن المعلمات طويلة الاجل. Δ تشير الى الفروق الأولى للمتغيرات، بينما L تشير الى الصيغة اللوغاريتمية، كذلك ادخال الصيغة اللوغاريتمية يساعد في الحصول على معدلات النمو للمتغيرات المستخدمة في النموذج عند حساب الفرق الأول للمتغير بالصورة اللوغاريتمية. $\rho_1 \dots \rho_7$ تشير الى فترات الأبطأ الزمني Lags للمتغيرات، مع العلم بانه لا يشترط ان تكون للمتغيرات نفس فترات الأبطأ. ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر وتبايناً ثابتاً وليس له إرتباطات ذاتية متسلسل فيما بينها.

يوضح نموذج ARDL أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة في هذه الدراسة. فالتكامل المشترك في نموذج ARDL يعتمد على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} \mathrm{H}_0: \ \Psi_1 = \Psi_2 = \Psi_3 = \Psi_4 = \Psi_5 = \Psi_6 = \Psi_7 = 0 \dots\dots\dots\dots. \\ H_1: \ \Psi_1 \neq 0, \Psi_2 \neq 0, \Psi_3 \neq 0, \Psi_4 \neq 0, \Psi_5 \neq 0, \Psi_6 \neq 0, \Psi_7 \neq 0 \end{cases}$$

والقرار يكون إذا كانت قيمة F−statistics وT−statistics أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت قيمة،F−statistics T−statistics اقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة المحسوبة F−statistics وT−statistics تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من ((Pesaran& Shin, & Smith, 2001 عندئذ لا يمكن اتخاذ قرارحيث لان هذا النطاق يمثل منطقة الغير الحسم. بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM).

أ. تقدير معلمات نموذج ARDL طويل الاجل:

يهدف هذا القسم من التحليل إلى تعزيز الفهم العميق للعلاقات الهيكلية التي تؤثر في الاقتصاد الليبي على المدى الطويل، و نظرا لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الآجل بين تلك المتغيرات وللتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين تلك المتغيرات، سوف يتم استخدام الصيغة التالية من نموذج ARDL والذى تمثله المعادلة 4:

$$LNGDPS_t = \beta_0 + \sum_{j=0}^{P7} \forall_j LNGDPS_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \emptyset_j LNNOILEXP_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \infty_j LNEXPON_{t-j} + \sum \in_j LNIMCPT_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \aleph_j LNIMMED_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \beth_j LNIMCON_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \ni_j \Delta LNINF_{t-j} + + \varepsilon_{t\ldots} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث تعبر المقدرات $\forall_j, \emptyset_j, \infty_j, \in_j, \aleph_j, \beth_j, \ni_j$ عن المعلمات طويلة الاجل.

ب. نموذج ARDL القصير الاجل وتصحيح الخطأ (ECM):

بعد تقدير نموذج المدى الطويل، كانت المهمة التالية هي نمذجة ديناميكيات المدى القصير للنموذج من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ المرتبط بتقديرات المدى الطويل. وقد تم تحديد ذلك في المعادلة 5 على النحو التالي:

$$\Delta LNGDPS_t = \beta_0 + \sum_{j=0}^{P7} \phi_j LNGDPS_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \varpi_j \Delta LNOILEXP_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \Psi_j \Delta LNEXPO_{t-j} + \sum \theta_j \Delta LNIMCPT_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \mu_j \Delta LNIMMED_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \epsilon_j \Delta LNIMCON_{t-j} + \sum_{j=0}^{P7} \vartheta_j \Delta LNINF_{t-j} + \alpha ECT - 1 + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث تعبر المقدرات $\phi_j, \varpi_j, \psi_j, \theta_j, \mu_j, \epsilon_j, \vartheta_j$ عن المعلمات قصيرة الاجل (*Eq(−1* حد تصحيح الخطأ قصير المدى.

9. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

أولا: تحليل نتائج الإحصاء الوصفي:

بالنظر الى الجدول (**1.9**.) قيمة النمو الاقتصادي *LNGDPS* بين عامي 1990 و2020 هي25.55، وأدنى قيمة هي 24.85 , أعلى قيمة للصادرات النفطية (*LOILEXP*) هي 18.16 ، وأدنى قيمة هي 14.60 , أعلى للصادرات الغير نفطية (*LEXPNO* ,) هي 15.33 ، وأدنى قيمة هي 11.88 , أعلى قيمة للواردات الرأسمالية (*LIMCPT*) هي 16.26، وأدنى قيمة هي 13.126 , أعلى قيمة للواردات الوسيطة (*LIMMED*,) هي 17.37، وأدنى قيمة هي 13.124 , أعلى قيمة للواردات الاستهلاكية (*LIMCON*) هي 16.06، وأدنى قيمة هي 12.90 , أعلى قيمة لتضخم الاقتصادي (*LNINF*) هي 5.54، وأدنى قيمة هي 4.05. يقيس الانحراف درجة عدم التماثل في مجموعة بيانات على مدار فترة زمنية يمكن ان يُقال إن النمو الاقتصادي والصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية، الواردات الرأسمالية الواردات الوسيطة الواردات الاستهلاكية والتضخم الاقتصادي منحرفة بشكل موجب لأن قيم انحرافها الموجبة هي 19. و1.14، و1.08 و1.05 و1.21 و1.11 و38. على التوالي.

يدرس التفرطح توزيع سلسلة البيانات وكيفية تجمع الملاحظات حول متوسطها. قد يكون التفرطح مفلطحًا، أو متوسطًا، أو ليبتوكورتيك. تُحدد إحصاءات جار–غبيرا ما إذا كان الانحراف والتفرطح لبيانات العينة متوافقين مع التوزيع الطبيعي. تُظهر النتيجة أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيم احتمالاتها أكبر من 0.05. باستثناء التضخم الاقتصادي وبالتالي، نقبل الفرضية الصفرية للتوزيع الطبيعي.

الجدول (1.9) ملخص الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max	Jarque-Bera	Probability
lngdps	31	25.22303	.1946896	24.85919	25.55913	1.214134	0.544947
lnoilexp	31	16.26348	1.149646	14.60338	18.16647	3.020264	0.220881
lnexpno	31	13.35765	1.089745	11.8858	15.33884	2.567679	0.276972
lnimcpt	31	14.58695	1.053534	13.12613	16.26376	2.660341	0.264432
lnimmed	31	14.62055	1.213553	13.12437	17.37949	1.827461	0.401025
lnimcon	31	14.40158	1.114223	12.90478	16.067	2.898255	0.234775
Lninf	31	4.666103	.3985487	4.059001	5.540213	6.470902	0.039342

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Stata-16

ثانيًا: اختبار الاستقرارية :

تم إجراء اختبار ADF، على جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وفى حالة وجود مقطع ثابت ومتجه زمني وكانت النتائج كالتالي:

أظهرت نتائج اختبار (ADF)كما هو في الجدول (**2.9**) أن معظم المتغيرات كانت غير مستقرة في مستوياتها عند *(0) I*، في حالة وجود مقطع ثابت ومتجه زمني. قيمة الاحتمالية (p–value) في هذه الاختبارات كانت اقل من 0.05 ($p < 0.05$) ، بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات، يُمكن

القول إنه عند مستوى دلالة 5%، تُصبح جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول *(1)I* Order One ، أي أنها لا تحتوي على جذور وحدة

الجدول (2.9): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (ADF)

الاختبار	المتغيرات	إحصاءه الاختبار	المستوى *(0)* I			الفرق الأول *(1)* I		
			A	B	c	A	B	c
ADF	LNGDPS	t-stat	-3.67	-4.29	-2.64	-3.67	-4.30	-2.64
		Prob	0.02	0.13	0.60	0.00	0.00	0.00
	LNOILEXP	t-stat	-3.67	-4.29	-2.64	-3.67	-4.30	-2.64
		Prob	0.54	0.84	0.77	0.00	0.00	0.00
	LNEXPNO	t-stat	-3.67	-4.29	-2.64	-3.67	-4.30	-2.64
		Prob	0.53	0.84	0.75	0.00	0.00	0.00
	LNIMCPT	t-stat	-3.67	-4.29	-2.64	-3.67	-4.30	-2.64
		Prob	0.53	0.49	0.91	0.00	0.00	0.00
	LNIMMED	t-stat	-3.67	-4.29	-2.64	-3.67	-4.30	-2.64
		Prob	0.53	0.49	0.90	0.00	0.00	0.00
	LNIMCON	t-stat	-3.67	-4.29	-2.64	-3.67	-4.30	-2.64
		Prob	0.85	0.34	0.98	0.00	0.00	0.00
	LNINF	t-stat	-3.67	-4.29	-2.64	-3.69	-4.33	-2.65
		Prob	0.96	0.96	0.99	0.04	0.05	0.03

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج– EViews 13 (c: Non. B: constant linear Trend A : constant) at 5 %

ثالثا: اختبار التكامل المشترك:

للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل، اقترح (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) اختبار حدود (**F, T–Bounds Test**) وكانت **نتيجة اختبار Bound Test للتكامل المشترك** كما في الجدول (**3.9**) تشير النتائج الى ان القيمة الإحصائية للتكامل المشترك F–bounds tests وT–bounds test ، هي أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة بمعنى إذا قارنا قيمة إحصائية F (54.787) مع قيمة الحد الحرج الأعلى عند مستوى دلالة 10%، 5%، 2.5%، 1%، (4.43)، (3.99)، (3.61)، (3.23) على التوالي، فإن قيمة إحصائية F أكبر من قيمة الحد الحرج الأعلى**{1 –I }** عند مستويات الدلالة السابقة. أيضًا، إذا قارنا قيمة إحصائيات T (–12) عند مستوى الدلالة 10%، 5%، 2.5%، 1%، (–4.99)، (–4.66)، (–4.38)، (–4.04) على التوالي، فإن قيمة إحصائيات T أكبر من قيمة الحد الحرج الأعلى عند مستويات الدلالة السابقة. وبالتالي، تُرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم رفض التكامل المشترك. بمعنى آخر، يوجد علاقة تكامل مشترك أو علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستخدمة الدراسة.

الجدول (3.9) نتيجة اختبارBound Test نموذج ARDL (للتكامل المشترك

```
Pesaran/Shin/Smith (2001) ARDL Bounds Test
H0: no levels relationship                    F =   54.787
                                              t =  -12.640

Critical Values (0.1-0.01), F-statistic, Case 3

        |  [I_0]    [I_1]  |  [I_0]    [I_1]  |  [I_0]    [I_1]  |  [I_0]    [I_1]
        |    L_1      L_1  |    L_05     L_05 |    L_025    L_025|    L_01     L_01
--------+--------------------+--------------------+--------------------+--------------------
  k_6   |   2.12     3.23  |   2.45     3.61  |   2.75     3.99  |   3.15     4.43
accept if F < critical value for I(0) regressors
reject if F > critical value for I(1) regressors

Critical Values (0.1-0.01), t-statistic, Case 3

        |  [I_0]    [I_1]  |  [I_0]    [I_1]  |  [I_0]    [I_1]  |  [I_0]    [I_1]
        |    L_1      L_1  |    L_05     L_05 |    L_025    L_025|    L_01     L_01
--------+--------------------+--------------------+--------------------+--------------------
  k_6   |  -2.57    -4.04  |  -2.86    -4.38  |  -3.13    -4.66  |  -3.43    -4.99
accept if t > critical value for I(0) regressors
reject if t < critical value for I(1) regressors

k: # of non-deterministic regressors in long-run relationship
Critical values from Pesaran/Shin/Smith (2001)
```

المصدر: اعداد الباحثين وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي STATA-18

أ. تقدير العلاقة الاجل في الاجل الطويل لنموذجARDL :

وبناءً على نتائج نموذج ARDL طويل المدى في الجدول (4.9) ومعادلة نموذج ARDL طويل المدى والمعادلة رقم 6 ان الصادرات النفطية LNOILEXP وبمعامل 0.184872.0 لها تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 %، باحتمالية 0.0475 %. هذا التأثير الايجابيً ضعيف على النمو الاقتصادي في ليبيا بمعنى انه إذا زادت الصادرات النفطية بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي LNGDPS بنسبة 0.184872. ويمكن تفسير ذلك نتيجة للوضع السياسي والتي مرت به البلاد من قفل الحقول النفطية لشهور وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية الواضح حيث انه لم يتم استخدام تلك الإيرادات في تمويل البنية التحتية والمشاريع التنموية بالشكل المطلوب بل استخدمت اغلبها في جوانب غير استثمارية كان اغلبها يتمثل في النفقات الحربية وتبيض الأموال والفساد وهذا أدى الى ان تكون مساهمة الصادرات النفطية ضعيفة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الجدول (4.9) نتائج تقدير نموذج ARDL الطويل الاجل

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
LNOILEXP	*0.184872*	*0.077051*	*2.39*	*0.0475*
LNEXPNO	*-0.131296*	*049111.0*	*-2.67*	*0.0318*
LNIMCPT	*0.678198*	*.0100936*	*2.47*	*0.0424*
LNIMM DE	*0.*155939	*.0257016*	*1.62*	*0.1480*
LNIMCON	*-1.134728*	*.1217253*	*-3.12*	*0.0168*
LNINF	*1.231488*	*1.231483*	*-3.12*	*0.0168*

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي EViews – 13.

Long run equation

*LNGDPS = 0.18487212*LNOILEXP(-1) -0.13129628*LNEXPNO(-1) + 0.67819843*LNIMCPT(-1) + 0.15593877*LNIMMED(-1) - 1.13472778*LNIMCON(-1) + 1.23148388*LNINF(-1)…… (6)*

اما بالنسبة للصادرات الغير نفطية *LNEXPNO* تشير معادلة نموذج ARDL طويل المدى الى ان معاملها حوالي 0.13 – وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % وباحتمالية قدرها 0.0318 %. هذا يشير الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية طويلة الأجل بين الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الصادرات الغير نفطية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن زيادة الصادرات الغير نفطية بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنحو 13٪، كشفت هذه النتائج غلى أن أداء الصادرات غير النفطية كان أقل من التوقعات، مما يُثير الشك في فعالية استراتيجيات ترويج الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي. كما كشفت النتائج هذه الدراسة أن الاقتصاد الليبي لا يزال بعيدًا عن التنويع في مصادر الدخل.

اما بالنسبة لمكونات الواردات أظهرت نتائج الجدول 4 أن الواردات الرأسمالية *LNIMCPT* ان المعلمة كانت بإشارة موجبة 0.67 وهي ذات دلالة إحصائية باحتمالية قدرها 0475. أي تظهر علاقة ذات تأثير طردي على النمو الاقتصادي، التي تشير أن زيادة الواردات الرأسمالية بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.67. وهذا يتماشى مع الأدلة التجريبية التي اثبتت ان استراد السلع الرأسمالية من أسباب النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن الواردات الوسيط *LNIMMDE* لها علاقة إيجابيًا مع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث بلغ المعامل 0.15 وهو لس ذو دلالة إحصائية، وهذا يعنى انه لا يوجد دليل على وجود ارتباط معنوي كبير بين الواردات الوسيطة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. اما بنسبة للواردات الاستهلاكية *LNIMCON* فمن خلال الجدول أظهرت النتائج أن الواردات الاستهلاكية معلمتها كانت بإشارة سالبة 11. 1− وهي ذات دلالة إحصائية باحتمالية قدرها 0168. أي تظهر علاقة ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا ما يتماشى مع المنطق الاقتصادي والذي يفترض وجود علاقة عكسية بين الواردات الاستهلاكية والنمو الاقتصادي فالزيادة الواردات الاستهلاكية تعنى تسرب نقدي أجنبي في غبر اتجاهاته المنتجة وهذا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي،

أظهرت النتائج الأجل الطويل أن التضخم الاقتصادي LNINF معلمته بإشارة موجبة 1.231484 وهي ذات دلالة إحصائية باحتمالية 023. أي تظهر علاقة ان التضخم الاقتصادي ذو تأثير طردي على النمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع نتائج بعض الدراسات السابقة في الادب الاقتصادي من ان التضخم الاقتصادي له تأثير سلبي او/ وإيجابي على النمو الاقتصادي يمكن القول ان ذلك يؤدي إلى تحفيز الاستثمار ات الخارجية

خاصة في دولة يكون فيها سعر الصرف ثابت وهذا يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، مما يزيد من الصادرات غير النفطية و, بالرغم من زيادة تكاليف الإنتاج،

ب. تقدير العلاقة في الاجل القصير لنموذج ARDL :

الخطوة التالية هي تقدير نموذجARDL القصير الاجل، على الرغم من أن النموذج يفترض أن تأثير المتغيرات المختارة المفسرة في الدراسة يكون أكبر في الأجل الطويل منة في الاجل القصير، إلا أنه من الضروري تحليل تأثيرها في الأجل القصير أيضًا. في هذا النموذج يمثل هذا التأثير بالمعاملات ذات الصلة لأن التأثير يكون مباشر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير لهذه المتغيرات المختارة في الدراسة.

الجدول (5.9) نتائج تقدير نموذجARDL القصير الاجل

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t−Statistic*	*Prob.*
DLNOILEXP	0.03741	*0.012*	*3.007*	*0.0197*
D* LNEXPNO*P	−0.0162	*0.008*	*−1.948*	*0.0924*
D LNIMCPT	0.26535	*0.031*	*8.337*	*0.0001*
D LNIMMDE	0.14236	*0.016*	*8.488*	*0.0001*
DLNIMCON	−0.41320	*0.051*	*− 7.956*	*0.0001*
***D* LNINF**	1.11025	*0.156*	*7.115*	*0.0002*
CointEq(−1)*	− 0.8013	*0.094*	*−8.512*	*0.0001*
R^2.=.90 F= 56 15 p −values= 0.00001				

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج الجدول بالملاحق

SHORT RUN Estimation Equation:

CointEq(-1)* LNGDPS -.801371633145*+0.037443743530*D(LNOILEXP) - 0.016271724812*D(LNEXPNO)+ 0.265353604575*D(LNIMCPT) + 0.142363910073*D(LNIMMED -0.413208689622*D(LNIMCON) + 1.110258019409* *D* (LNINF)……(7)

بناءً على نتائج قصيرة الأجل بالجدول (**5.9**) والمعادلة رقم 7 فإن الصادرات النفطية ذات دلالة إحصائية، حيث تبلغ قيمها الاحتمالية 0.0197%، ولها معامل موجب 0.03741، وهذا يُشير إلى أنه عندما تزيد الصادرات النفطية في بنسبة 1%، فإن النمو الاقتصادي يزداد بنسبة حوالى 0.037 %. بمعنى آخر، زيادة الصادرات النفطية في الأجل القصير تؤثر بشكل ضعيف جدا والذي يرجع الى حالة عدم الاستقرار

السياسي الذي مر بها الاقتصاد الليبي كما ان الصادرات النفطية في الأجل القصير قد تكون عرضة للتقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية، مما يجعل مساهمتها ضعيفة جدا وأيضا النمو الاقتصادي غير مستقر.

أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي وغير معنوي للصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغ معامل حوالي 0.0162− , وهي غبر معنوية يعنى ان الصادرات غير النفطية لا تساهم بشكل مباشر في تخفض النمو الاقتصادي إي تخفيض الإنتاج المحلي الموجه للتصدير. الا ان مساهمها في النمو الاقتصادي لا تزال محدودًا في الأجل القصير، مما يعكس ضعف القطاع غير النفطي في الاقتصاد الليبي. اما فيما يخص مكونات الواردات فأننا نجد ان الواردات الرأسمالية تؤثر ايجابا ومعنويًا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، فزيادة الواردات الرأسمالية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة للواردات، وتعزيز اقتصاديات الحجم. يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد. وقد أكدت العديد من الدراسات ذلك مثل دراسة (Kim, 2021). اما بنسبة للواردات الوسيطة تؤثر ايجابيا ومعنويًا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغ معاملها 0.142 وبقيمة احتمالية 0.0001 هذا يعني أنها تساهم بشكل مباشر في تحديث القطاعات الإنتاجية من خلال استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف وتحسين الجودة. مما يعزز من النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. من الملاحظ أن الواردات الاستهلاكية اظهرت تأثير سلبي على النمو في الأجل القصير، بمعامل 0.41− وهو ذو دلالة إحصائية بقيمة احتمالية قدرها0.0001 وهذا التأثر يعكس تسرب الطلب المحلي للخارج وزيادة الضغط على الميزان التجاري وقدرة الدولة على الاستيراد وتقليل الإنتاج المحلي وهذا قد يتسبب في العجز في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع الاحتياطيات الأجنبية وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

كان للتضخم الاقتصادي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وله دلالة إحصائية، بناءً على معظم النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية، التضخم الاقتصادي يؤثر معدل النمو الاقتصادي سلبًا او/ وايجابا على النمو الاقتصادي وفقا لنتائج الدراسة فإن معدل التضخم كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير. كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن عند مستوى اقل من 5% ، مع ظهور المعامل سالب الإشارة مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقارب النموذج الحركي على المدى القصير، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، ويعني ان % 0.80 من جميع انحرافات واختلالات الاجل القصير وتعود الى الوضع التوازني في الاجل الطويل خلال سنة وشهران ، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا.

توضح الاختبارات الاحصائية كذلك جودة النموذج المقدر من خلال قيمة معامل التحديد(R^2.=.90) والذي يعني أن المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة تفسر ما نسبته (90%) من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي تعود إلى المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، وأن ما نسبته حوالي (10%) تعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج، كما يتضح معنوية النموذج من خلال القيمة الاحتمالية لإحصاء F والتي كانت 15 .56وبقيمة احتمالية 0.00001 =values– p اقل من مستوى المعنوية 5%. ان النموذج معنوي ككل.

10. الاختبارات التشخيصية:

بعد تقدير النموذج القياسي المقترح، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من مدى جودة وموثوقية النموذج المقدر واستقراره النتائج. من خلال النتائج الاختبارات التشخيصية، بالجدول (**1.10**) يتبين إن القيمة الاحتمالية (p–value) أكبر من 0.05، لكل الاختبارات وهذا يعنى ان النموذج بشكل عام أن يتمتع بجودة جيدة من الناحية الإحصائية وانه لا يعاني من إي مشاكل قياسية. كما تشير إحصائية اختبار Ramsey RESET الى غياب مشكلة خطأ تحديد النموذج وصحة الشكل التالي المستخدم في النموذج.

جدول (1.10) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

الاختبار المستخدم	الاختبار	F– Value (Probability)	
Breusch–Godfrey Otokorelasyon LM Testi	الارتباط الذاتي للإخطاء	01306	(0.4294)
Breusch–Pagan–Godfrey	عدم ثبات التباين للإخطاء	0.5733	(07091)
Jarque– Testi Bera	التوزيع الطبيعي للإخطاء	0.6179	(0.7232)
Ramsey RESET Test	أخطاء التوصيف	0.3904	(0.3900)

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج البرنامج الاحصائي EViews

لمعرفة اتساق معلمات متغيرات النموذج على المدى الطويل والقصير تم استخدام اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) وCUSUM.S) وفقا لهذان الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ للنموذج، بوقوع داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% كما في الشكلين (1.10) و (10. 2) مما يشير الى ان هناك استقرار في النموذج المقدر

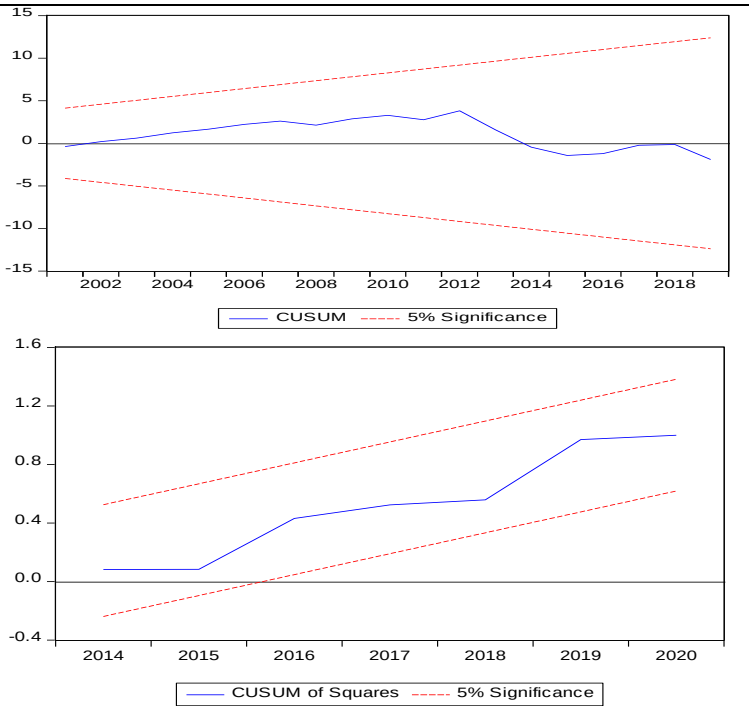

الشكل ((10-1) و (10-2) اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) و (CUSUM .S)

11. الخاتمة:

أولا: النتائج:

هدفت الدراسة الى بيان طبيعة تأثير مكونات الصادرات النفطية والغير نفطية وكذلك مكونات الواردات الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية والتضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2020م, توصلت الدراسة مجموعة من النتائج والتي من أهمها :

1. بينت نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية البيانية والتطبيقية ان السلاسل اللوغاريتمية لكل متغيرات الدراسة في الاقتصاد الليبي غير مستقرة في المستوى ولآكنها استقرت في الفارق الأول، وبتالي فهيا متكاملة من الدرجة الاولى.

2.اثبتت نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار (Bounds TestF—ARDL) وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد الليبي.

3. أظهرت نتائج التقدير أن الصادرات النفطية كان لها تأثير طردي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وهذ يوكد ان الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد عي قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل والذي يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية وذلك يؤثر على أداء الاقتصاد ككل. أظهرت نتائج التقدير أن الصادرات الغير نفطية كان لها تأثير سلبي معنوي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

4. ان مكونات الواردات الرأسمالية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل. بينما كان تأثير الوسيطة والواردات الاستهلاكية غير معنوي في المدى الطويل، اما للتضخم الاقتصادي فقد كان له تأثير إيجابي معنوي في الاجل والطويل.

5. استنتجت الدراسة من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ ان معامل حد تصحيح من الاجل القصير الى الطويل (0.81) وهذ يعنى ان هناك سرعة التعديل والعودة الى حالة التوازن تستغرق حوالي سنة وشهران (1.2). نتيجة لأي تغير في متغيرات الدراسة.

5.بينت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (الاجل القصير) ان هناك تأثير إيجابي ومعوي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي بينما لم يكن للصادرات الغير نفطية تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الاجل القصير، بينما كان هناك تأثير إيجابي ومعنوي للواردات الرأسمالية الوسيطة في المدى القصير. بينما الواردات الاستهلاكية كان لها تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير

ثنيًا: التوصيات:

من النتائج السابقة فان هذه الدراسة توصي ببعض التوصيات التي تساعد صناع القرار وخاصة في المعاملات التجارية بين الاقتصاد الليبي وباقي دول العالم ومن بين هذه التوصيات:

1. ينبغي على الحكومة تعزيز الصادرات النفطية حيث أنها تلعب الدور الاكبر في تحسين الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار في قطاع صناع النفط وكذلك قطاع الصناعات الغير النفطية لتحفيز نمو الصادرات الغير نفطية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

2. تنويع الاقتصاد لتجنب الاثار السلبية التي قد تنجم على الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية والتي تتأثر بالتقلبات المفاجئة في أسعار النفطية العالمية.

3. العمل على توفير السلع الوسيطة والاستثمارية نظرا لتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجية وبالتالي تحسين مستوى النمو الاقتصادي.

4. تبسيط وتطوير القوانين الخاصة بسياسة الاستيراد وخاصة السلع الوسيطة والرأسمالية لدعم عمليات الانتاج والاستثمار.

5. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية وذلك لغطيه الطلب المحلى المتزايد عليها والحد من استيرادها من الخارج عن طريق سياسة الرسوم الجمركية، وذك لتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

6. بالرغم من تأثير التضخم الاقتصادي الإيجابي والمعنوي في المدى القصير والطويل في الاقتصاد الليبي والذي يرجع الى طروف غير اعتيادية عشها الاقتصاد اللبي الا ان ذلك يتطلب تبني سياسات نقدية ومالية فعالة للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

باختصار، تقدم هذه الدراسة فهمًا شاملاً ومعمقًا للعلاقات الهيكلية وتحديد في مجال التجارة الخارجية والتي تحكم الاقتصاد الليبي، كما تؤكد على أهمية تبني سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى تحقيق النمو المستدام وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

أخيراً، ما نود التنبيه له هو ان هذه الدراسة تعتبر دراسة أولية واساس يمكن ان تبنى عليه دراسات وبحوث ونماذج أوسع واشمل لتفادي النواقص والنقاط التي لم نتمكن من تغطيتها للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولاً، مثل دراسة تأثير مكونات الصادرات ومكونات الواردات على التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي.

12. المراجع:

أولا: المراجع العربية :

[1] **برامي, فايزة, خليفة & ,منية. (2024).** دور التأمين في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية– دراسة حالة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" ضمان" نموذجا .–مجلة الباحث الاقتصادي 740-721 ,(1)11 .

[2] **بنبا (1917)** التنويع القطاعي وأثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول: الجزائر، الإمارات، والسعودية خلال الفترة 1996-2016م. 120-135 (3)9.

[3] **حسين, على الزيود, شريفة & ,بوالشعور. (2010).** تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009 .مجلة اقتصاديات شمال افريقي198-163 ,(8)6

[4] **السريتى, السيد محمد أحمد, الشامي, ميدان & ,آيات إسماعيل. (2024).** أثر التضخم على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974-2023) باستخدام منهجية .(NARDI) المجلة الدولية للبحوث الإدارية و الاقتصادية -1 ,(1).

[5] **شهات & ,وهيبة (2022) .** النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق , جامعة الجزائر3: كلية العلـــــوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

[6] **شوالين & ,محمد سنوسي. (2018).** المذاهب الاقتصادية: المنطلقات .مجلة الحضارة الإسلامية ,(1)19 371-

[7] **عبد الحميد & ,خالد هاشم. (2020).** لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 28-7 ,(2)21.

[8] **لعطوي & ,جلول (2024) .***العلاقة بين الواردات وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي* ,جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.

[9] **المصرف المركزي (1986).** التقرير السنوي الحادي الثلاثون، طرابلس.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

[26] Shin, D. W., Sarkar, S., & Lee, J. H. (1996). Unit root tests for time series with outliers. Statistics & Probability Letters, 30(3), 189-197.

[1] **Abdulrahman, B. M. A. (2021).** Oil and non-oil export and its impact on economic performance in Saudi Arabia. International journal of energy economics and policy, 11(1).

[2] **Ahmad, D., Afzal, M., & Khan, U. G. (2017**). Impact of exports on economic growth empirical evidence of Pakistan. International Journal of Applie9 (2).169-183.

[3] **Aidaros, A. A. H. (2023).** The impact of inflation on economic growth–The case of Turkey. 23(4). 87-114.

[4] **Alfakih, M. A., & Tabassum, S. R. (2020)**. The impact of non-oil exports on economic growth in Saudi Arabia. International Journal of Management and Development Studies, 9(1), 24-31.

[5] **Anwer, M. S., & Sampath, R. K. (2000)**. Exports and economic growth. The Indian Economic Journal, 47(3), 79-88.

[6] **Ayo-Joledo, V. P. (2025).** The effect of oil and non-oil exports on economic growth in Nigeria. British Journal of Interdisciplinary Research, 2(5), 42-83.

[7] **Bilgili, F. (1998)**. Stationarity and cointegration tests: Comparison of Engle-Granger and Johansen methodologies. Erciyes Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi.1(4).92-163.

[8] **Dekkiche, D., Laila, B. L., & Hadj, K. (2023)**. Impact of Oil Exports and Non-Oil Exports on Economic Growth in Saudi Arabia: An Econometric Study Using ARDL Approach., 21(3),5-61.

[9] **Easterly, W. (2021)**. Progress by consent: Adam Smith as development economist. The Review of Austrian Economics, 34(2), 179-201.

[10] **Engle, R. F., & Lee, G. G. (1999)**. A Long-Run and Short-Run Component. Cointegration, causality, and forecasting: A Festschrift in honour of Clive WJ Granger, 475.

[11] **Erkişi, K., & Tekin, Ü. E. (2019)**. The relationship between intermediate and capital goods imports, industrial production and economic growth: The case of Turkey. Yaşar Üniversitesi E- Dergisi, 14(55).

[12] **Gokal, V., & Hanif, S. (2004).** Relationship between inflation and economic growth (Vol. 4). Suva: Economics Department, Reserve Bank of Fiji.

[13] **Hamdan, B. S. (2016).** The effect of exports and imports on economic growth in the Arab countries: A panel data approach. Journal of

[14] **Hennings, K. H. (1987)**. Capital as a Factor of Production. In The New Palgrave Dictionary of Economics (pp. 1-11). Palgrave Macmillan, London.11(7).

[15] **Hollander, S. (1997)**. The Economics of Thomas Robert Malthus (Vol. 4). University of Toronto Press.), 10(9), 134_179.

[16] **Kim, K. M. (2021).** Imported intermediate goods and economic growth. Journal of Korea Trade (JKT), 25(8), 25-44.

[17] **Konya, L., & Singh, J. P. (2006)**. Exports, imports and economic growth in India. Discussion Paper-La Trobe University School of Business Series A, 6.

[18] **Kurz, H. D., & Salvadori, N. (2003)**. Theories of economic growth: old and new. The theory of economic growth: A 'classical'perspective, 1-22.

[19] **Lee, J. W. (1995).** Capital goods imports and long-run growth. Journal of development economics, 48(1), 91-110.

[20] **Leeramani, C. (2009).** Impact of imported intermediate and consumer imports on economic growth: A cross country analysis. *Available at SSRN 13(2)51- 81*.

[21] **Maina, R. M. (2015)**. The effect of exports and imports on economic growth: empirical evidence from Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi). 22(6), 174- 197.

[22] **Mohsen, A. S. (2015).** Effects of exports and imports on the economic growth of Syria. Euro-Asian Journal of Economics and Finance, 3(4), 253-261. Opportunities. Policy Research Working Paper No. 9876.

[23] **Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001).** Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

[24] **Rahayu, S. E. (2024, July).** Analysis of the Effect of Exports and Imports on Economic Growth in Indonesia. In Proceeding Medan International Conference on Economic and Business (Vol. 2,3/. 22.

[25] **Romer, P. M. (1994)**. The origins of endogenous growth. Journal of Economic perspectives, 8(1),160-186.

[26] **Tremblay, R. (1990).** The "export-import" effect and economic growth. North American Review of Economics and Finance, 1(2), 241-252.

[27] **Ucak, A. (2015).** Adam Smith: The inspirer of modern growth theories. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 195, 663-672.

[28] **World Bank. (2023)**. Annual Report 2023